بتاريخ: 9 مارس 2022 العدد: 669 المصدر: اليوم السابع (2022-3-8)

وزارة الصناعة والتجارة تقرر تعديل بعض بنود الاستيراد للأشخاص الاعتبارية

قررت وزاره التجارة والصناعة تعديل بعض احكام الاستيراد والتصدير، حيث نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر أمس الاثنين قرار رقم 126 لسنة 2022 والخاص بالمادة رقم 17 من لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم 118 لسنة 1975 في شأن الاستيراد والتصدير.

رابط الخبر

الرأي

بموجب هذا القرار يسمح للجمارك بالإفراج مباشرة عن السلع الواردة للاستخدام الخاص للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية وذلك في حدود النشاط المرخص لهم به، على أن يتابع قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية مع الجهات المشرفة على النشاط مدى التزام الجهات، أو الأشخاص أو الشركات المستوردة بالتعهد بعدم التصرف بالبيع لما يتم استيراده للاستخدام الخاص وفقا لآليات المتابعة التي يضعها القطاع بالتنسيق مع الجهات المشرفة على النشاط.

- صدر القرار رقم ١٢٦ لوزيرة الصناعة في ٦ مارس الجاري، أي منذ بضعة أيام قليلة، ولكنه كان بحاجة لمزيد من الدراسة قبل إصداره لأنه معيب من عدة أوجه، وذلك على النحو التالي:

1. بداية، صدر القرار في توقيت غير موفق لأنه يأتي بعد أسابيع قليلة من صدور قرار البنك المركزي الخاص بتنظيم الاستيراد، والذي كان من شأنه خلق مشاكل ضخمة في السوق المصري، وفي المعاملات الخارجية مما نتج عنه زيادة كبيرة في الأسعار، فضلا عن إلغاء صفقات خارجية وتعطيل للعمليات الإنتاجية في كافة القطاعات نتيجة لندرة الخامات، ومازال الاقتصاد المصري يعاني من جراء ذلك القرار حتى الآن بالرغم من الاستثناءات التي طرأت عليه لتخفيفه، ومن ثم فإن صدور قرار معيب جديد مرتبط بالاستيراد أيضا بالتأكيد يعزز من أجواء عدم الثقة.

2. القرار نفسه يهدف إلى منع إعادة بيع ما يتم استيراده من السلع للاستخدام الخاص للأشخاص الطبيعية، والاعتبارية في حدود النشاط المرخص، وهو في ظاهره هدف نبيل لا يختلف عليه أحد، ولكن مطلوب قياس حجم هذا التهريب الفعلي الذي وُضع على أساسه القرار؛ فعلى سبيل المثال يقوم القرار بتوصيف مجال أو نوع التهريب المحدد الملحوظ في السوق، وذلك إذا كان حجم هذا التهريب أساسا يستدعي التدخل، كما أن هناك وسائل أخرى كثيرة يمكن التدخل بها مباشرة مثل وضع علامات على

المنتج نفسه يمكن متابعتها لاحقا، وغيرها من الوسائل الكثيرة المختلفة، فالتكنولوجيا أصبحت متطورة للغاية وتسمح بالكثير من الوسائل التي تسهل متابعة المنتجات.

3. ولكن أن يكون الحل هو إصدار قرار بهذا الشكل يبطئ من إجراءات التخليص الجم ركي لكل المنتجات، وبه استثناءات من شأن تصنيفها وحدها الدخول في نقاشات طويلة مع الجهات المسؤولة لإقناعها بوجود هذه السلع أو غيرها من السلع المستثناة، فضلا عن خلق باب فساد كبير في محاولات تسريع الإجراءات في التعامل مع الموظفين، وأخيرا معاقبة الجميع بإبطاء كل شيء ومزيد من التكبيل لعجلة الإنتاج.

4. الاستثناءات مرتبطة بالخارج وبالسفارات، وكأن الهدف دائما معاقبة المستثمر المحلي الذي يجب أن نسانده في الأساس لأنه من ينتج ويصدر ويخلق فرص العمل ويجلب العملة الصعبة.

5. عمليا القرار يضع على كاهل قطاع الاتفاقيات بالوزارة مسئولية كبيرة في المتابعة التفصيلية، وليس لديه القوة البشرية ولا الأدوات اللازمة لذلك، مما يزيد من البطء وبالتالي فرص الفساد في محاولات تخليص الإجراءات بصورة سريعة.

6. ولا يجب أن ننسى أيضا أن نفس المشكلة موجودة في القرار ٤٣ الشهير، والذي ينص على التسجيل المسبق للشركات المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى مصر، والذي وضع مصر بالفعل في مأزق مع الاتحاد الأوروبي بسبب بطء الإجراءات والفساد المرتبط بها، والقرار 126 من نفس النوعية.

7. نموذج الإقرار المرفق بالقرار ورقي في عهد رقمنة نشاط الحكومة، وفي هذا تضارب في حد ذاته مع التوجه الجديد للدولة، وقبلها بسنوات كثيرة للعالم كله، وفيه عودة كبيرة للخلف.

8. وأخيرا، ككل القرارات، لوزير الصناعة إضافة استثناءات جديدة، وهذا في حد ذاته مشكلة لأنه يربط الاستثناء بشخص الوزير المختص بدون وضع معايير، فضلا عن اختلاف قدرة المستثمرين على الوصول للوزير لإقناعه بالاستثناء من الأساس.

9. إلى متى سنستمر في إصدار قرارات بدون دراسات جادة لتحليل التكلفة والعائد، تؤدي إلى مشكلات مضاعفة في تعطيل عجلة الإنتاج، النوايا دائما جيدة ولكن هناك حاجة شديدة لمراجعة أسلوب اتخاذ القرار.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) ECES 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة